دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الإتجاهات الحديثة في دراسات الأمن الدولي
المصدر:	مجلة النهضة
الناشر:	جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
المؤلف الرئيسي:	إسحق، سالي خليفة
المجلد/العدد:	مج 14, ع 4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2013
الشهر:	أكتوبر
الصفحات:	1 - 26
رقم MD:	474012
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الأمن الدولي، السياسة الإقتصادية، العلاقات الدولية، النظريات الفكرية، الإتجاهات النقدية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/474012

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الاتجاهات الحديثة في دراسات الأمن الدولي

د. سالي خليفة اسحق*

مقدمة

تعتبر دراسات الأمن الدولي international Security Studies أحد فرعين أساسيين في حقل العلاقات الدولية، وذلك إلى جانب فرع الاقتصاد السياسي الدولي international political Economy. وقد ظهرت دراسات الأمن الدولي كحقل علمي ذو تماسك أكاديمي رصين في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين بالتوازي مع صعود النظرية الواقعية في دراسة العلاقات الدولية خاصة في كتابات إدوارد كار وهانز مورجنثاو[1].

وكان لهذا التوازي أثره في تحديد المنطلقات الأساسية والقضايا المحورية لدراسات الأمن الدولي في بدايتها الأولي لتعكس تطابقاً مع الرؤية الواقعية في العلاقات الدولية، ولتعكس أيضاً غلبة الاسهامات الفكرية الأمريكية على الحقل حيث جسدت وعكست واقع الاستقطاب الدولي الثنائي إبان فترة الحرب الباردة ومحورية عمليات التسلح والتوازن النووي وبناء الأحلاف على التنظير في إطار دراسات الأمن، والتي أضحت خلال تلك الفترة مرادفاً للدراسات الإستراتيجية.

إلا أنه منذ بدايات ثمانينيات القرن العشرين بدأ حقل دراسات الأمن الدولي في اختبار عدة إسهامات فكرية أساسية، أغلبها أنتجته مدارس فكرية أوروبية كمدارس كوبنهاجن وويلز وباريس، أدت إلى تغيير ملامح هذا الحقل العلمي وساهمت في إثراءه على المستوى النظري الأكاديمي وإلى توسيع وتعميق نطاق إهتمامه، حتى وإن كانت في كل هذا قد أثارت جدلاً واسعاً لم يحسم بعد بين مفكريه الرائدين، ليطول هذا الجدل ليس فقط حدود مفهوم الأمن وإنما خلافاً جذرياً حول طبيعة الموضوعات التي يصح إدراجها في نطاق دراسات الأمن الدولي من عدمه، وكذلك خلافاً جوهريا حول ما يمكن نعته بالتهديدات الأمنية والتمييز بين "التهديد الأمني" أي الذي يصطبغ بصبغة أمنية وبين "المشاكل الإنسانية" بصورة أكثر عمومية، وأخيراً الجدل حول تعدد مستويات التهديدات الأمنية لتشمل مستوى الفرد والمجتمع والدولة والنظام الدولي ككل. وفي محاولة لتلخيص هذا الجدل النظري يطرح جيفري هاينس وعدد أخر من الدارسين أربعة أسئلة نظرية عامة يدور حولها الخلاف بين دارسي الأمن الدولي: أولاً: من المعنى بالحماية؟

---

* أستاذ العلوم السياسية المساعد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

الدولة أم المجتمع أم الفرد، خاصة وأن توفير الحماية وسبل الأمن للدولة لا يعني بالضرورة حماية أمن المجتمع أو حماية أمن جميع الأفراد والمجموعات داخل إطار هذه الدولة أو هذا المجتمع، وثانيا: ما مدى محورية الأدوات العسكرية في توفير الأمن؟ وهي الإشكالية التي تطرح نفسها بصورة ملحة مع التناقض المستمر في وجاهة استخدام الأدوات العسكرية لمواجهة التزايد المطرد في التهديدات الأمنية غير العسكرية على الساحة الدولية، ثالثاً: على من تقع مسؤولية توفير الأمن؟ وهو أيضاً السؤال الذي يطرح نفسه بقوة مع تزايد الحالات التي تظهر فيها الدولة ومؤسساتها كالمهدد الأول لأمن مواطنيها، سواء ما كانوا أفراداً أو جماعات. وأخيراً: ما هي الموضوعات التي يجب أن تكون محل إهتمام حقل دراسات الأمن الدولي فيما عداه من أفرع علمية أخرى في إطار العلوم الإجتماعية ؟[٢].

في هذا السياق، تأتي هذه الورقة البحثية لتعرض تطور حقل دراسات الأمن الدولي ولتلقي الضوء على أهم الإسهامات النظرية والاتجاهات الفكرية الرائدة في تطويره. وبداية، تجدر الإشارة إلى أن هناك جدل أيضاً حول كيفية تصنيف الاتجاهات الأساسية في نطاق دراسات الأمن الدولي، وإن كانت غالبية الكتابات في الحقل تميل إلى التفرقة بين اتجاهين أساسيين: الاتجاه الأول هو اتجاه الواقعيين التقليديين والذي سيطر على دراسات الأمن الدولي منذ نشأة الحقل وحتى نهاية الحرب الباردة تقريباً، وأهم ما يميز هذا الاتجاه هو أن الدولة هي الوحدة الأولى بالاهتمام في إطار دراسات الأمن. أما الاتجاه الثاني هو دراسات الأمن الدولي النقدية والتي على الرغم من تعدد المدارس والنظريات الفكرية في إطارها التي لا تشكل في مجملها بناء فكري متناسق في مواجهة الاتجاه التقليدي الواقعي إلا أن أهم ما يميزها هو أن الدولة لا تشكل أساس اهتمام دراسات الأمن وإنما الأفراد والجماعات هم الوحدات الأولى بالعناية.

وبحسب وصف برنارد فينل فإن هذين الاتجاهين الكبيرين يمكن وصفهما باتجاه "التقليديين" Traditionalists، والذي يمثله أنصار النظرية الواقعية، واتجاه "الموسعين" Wideners، ويضم كل الاتجاهات النقدية المناهضة للفكر الواقعي الضيق في دراسات الأمن. وفي محاولة لتصنيف الاتجاهات النقدية الغير متجانسة بدورها والتي لا تطرح رؤية بديلة للرؤية الواقعية يميز فينل بين فريقين في إطارها: الفريق الأول هو ما يطلق عليه Trend Centric، ويركز عموماً على الظواهر الدولية التي تطرح تحديات أمنية جديدة، مثال ذلك التغيرات البيئية وندرة المياه ونضوب مصادر الطاقة وانتشار الأوبئة. وكان من شأن الدراسات العديدة التي حاولت ربط وتفسير العلاقة بين هذه الظواهر الدولية الجديدة واندلاع الصراعات المسلحة أثر كبير في تعزيز موقع هذا الاتجاه في حقل دراسات الأمن الدولي. أما الاتجاه الثاني فيطلق عليه Actor Centric، وهو ما يعتبره الاتجاه الأكثر اتساقاً مع الاتجاه التقليدي الواقعي، حيث يتناول عموماً شتي أنواع التهديدات الامنية النابعة من الفاعلين من غير الدول، خاصة الفاعلين العبر قوميين، في مختلف مجالات وقضايا الأمن الدولي. مثال ذلك المنظمات الإرهابية وقراصنة الحواسب الآلية،

وجماعات الجريمة المنظمة. إلا أن هذا الاتجاه الأخير يتداخل مع الاتجاه التقليدي بصورة تجعل من الصعوبة تحديد ملامح التجديد والتفرد فيه، نظراً لاستناده على الأدبيات السابقة في مجالي دراسات الاستخبارات ودراسات الإرهاب، مع كل ما يعتري هذين المجالين من إنتقادات أكاديمية تتمثل في سرية المعلومات الأولية وبالتالي الضعف الامبيريقي على مستوى دراسات الاستخبارات وكذلك الانحيازات السياسية والأيديولوجية التي عادة ما تشوب دراسات الإرهاب.[٣] وينطلق الموسعون من مقدمة أساسية مفادها أن الأمن يتعلق بالتهديدات للقيم والضرورات الأساسية لوحدات معينة، قد تكون هذه الوحدات دول أو مناطق إقليمية معينة أو مجتمعات إنسانية أو جماعات دون قومية أو أفراد. وعادة ما يلاقي هذا التوجه الواسع في تناول الأمن نقدا لاذعاً من التقليديين الذين بينما لا يعارضون حقيقة أن هناك العديد من المشكلات التي تواجه الفاعلين من غير الدول (الجماعات والأفراد) وأن هناك عدد كبير من القضايا على الساحة الدولية التي تطرح نفسها كتحديات إلا أنهم يجادلون في توصيف هذه القضايا والتحديات على أنها "أمنية" وما يتبع ذلك من تناولها بالبحث والتحليل في إطار دراسات الأمن الدولي. بل أن بعض التقليديين الرائدين، كمثال ستيفن والت، يرون أن حقل دراسات الأمن الدولي مهدد كحقل علمي بفقدان التماسك والتحديد إذا ما ضمت إليه كل هذه القضايا التي يطرحها الموسعون[٤].

بناء على هذا التقديم، تتناول هذه الورقة عرضاً لأهم الإسهامات النظرية والاتجاهات الفكرية الحديثة في دراسات الأمن الدولي لتبدأ أولاً بتناول الاتجاه التقليدي والإسهامات الحديثة في إطاره، مشتملة في ذلك على عرض الإرهاصات الأولي لتوسيع الحقل من خلال المحاولات الأولي لإعادة تعريف الأمن، وإسهامات مدرسة كوبنهاجن خاصة فيما يتعلق بمفهوم الأمن المجتمعي ونظرية الأمننة، وعرض لاتجاهات التحديث في إطار الاتجاه التقليدي ما بين الكتابات النظرية وتلك ذات الطبيعة السياسية، وهو ما يتضمن ذكراً لأهم القضايا المعاصرة التي تحظى بقبول واسع واهتمام كبير في إطار دراسات الأمن الدولي سواء من جانب التقليديين أو النقديين. ثانياً، يتم تناول دراسات الأمن النقدية والاتجاهات الفكرية الحديثة في إطارها، مشتملة في ذلك على إسهامات كن بوث في إطار مدرسة ويلز واسهامات مدرسة باريس واسهامات المدارس النسوية، وأخيراً بيان الطبيعة السياسية لمفهوم "الأمن الإنساني" الذي طرحته الأمم المتحدة وما يشوبه من قصور نظري مقارنة بدراسات الأمن النقدية.

أولا: الاتجاه التقليدي الواقعي في دراسات الأمن الدولي والإسهامات الفكرية الحديثة لتطويره:

جاءت نشأة دراسات الأمن الدولي كما تقدم بالتوازي مع صعود النظرية الواقعية لتسيطر على التنظير في حقل العلاقات الدولية عموماً في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ولذلك ركزت دراسات الأمن في شكلها التقليدي الواقعي على الدولة فقط بإعتبارها الفاعل الرئيس في النظام الدولي وبإعتبارها الوحدة المعنية بالتهديدات الأمنية، وعليه فالدولة وحدها هي التي تستوجب الحماية وهي في ذات الوقت الوحدة الوحيدة المفترض اضطلاعها بالدور الأساسي في توفير الأمن. وإنعكاساً لواقع التفاعلات الدولية إبان فترة الحرب الباردة، خاصة في ظل جمود الاستقطاب الدولي خلال فترة الخمسينيات تحديداً وفي ظل سيطرة الإسهامات الفكرية الأمريكية على حقل العلاقات الدولية عموماً وعلى دراسات الأمن الدولي خصوصاً، كان محور تركيز دراسات الأمن منصب على التهديدات التي تواجه وجود الدولة والتي تم حصرها تقريباً في التهديدات التي تمس التكامل الإقليمي للدولة والتي تأتي من خارج حدودها، وتحديداً يكون مصدرها دول أخرى. لذلك اهتمت دراسات الأمن التقليدية بمسائل الأمن القومي بتعريفه الضيق، وبمسائل الحروب والصراعات المسلحة مع دول أخرى، وعملية توازن القرى التي تجسدت أساساً في قضايا التسلح وبناء القدرات العسكرية والحفاظ على التوازنات النووية، وكذلك عمليات انشاء وتكوين الأحلاف العسكرية، ونتيجة لهذا التركيز الضيق على الدولة والأدوات العسكرية أضحت دراسات الأمن الدولي في بداياتها مرادفاً للدراسات الإستراتيجية التي أصبحت بدورها معنية بدراسة فن تطوير واستخدام ونشر الأدوات العسكرية بهدف حماية الأمن القومي للدولة.

* الإرهاصات الأولى لتوسيع الاتجاه التقليدي: إعادة تعريف الأمن

ظهرت البدايات الأولى لتوسيع نطاق دراسات الأمن مع السنوات الأولى من ثمانينيات القرن العشرين وكان ذلك بدوره انعكاساً لتطورات السياسة الدولية خاصة خلال مرحلة الانفراج الدولي، وتطورات عملية التكامل الأوروبي، والتنوع الواسع في أنواع الفاعلين الدوليين، وفي طبيعة التهديدات الأمنية على الساحة العالمية. من هنا كانت البدايات الأولى هي محاولة إعادة تعريف مفهوم الأمن بشكله التقليدي الواقعي. ولعل إسهام ريتشارد أولمان في هذا الشأن من خلال مقال شهير ظهر في بدايات الثمانينيات في مجلة الأمن الدولي يعد من أبرز هذه البدايات،[٥] حيث انتقد أولمان غلبة وضيق التركيز على النواحي العسكرية في تعريف الولايات المتحدة لأمنها القومي وفي صياغة استراتيجيتها الأمنية منذ أربعينيات القرن العشرين وطوال سنوات الحرب الباردة. وأرجح أولمان هذا الضيق إلى السهولة النسبية في

بناء توافق سياسي حول توظيف الأدوات العسكرية لمواجهة مشكلات الأمن الخارجية مقارنة باستخدام الأدوات الأخرى – التي تتطلب هنا تخصيص أكثر للموارد لتوظيفها – في مواجهة التهديدات الأمنية المختلفة. أيضا أرجع أولمان القصور في التعريف التقليدي للأمن إلى التعامل مع الأمن كهدف في حد ذاته، وإلى الميل غير الصحيح إلى قصر أبعاد الأمن القومي للدولة على التهديدات العسكرية الخارجية. ويعتبر هذه الطريقة في التعامل مع الأمن طريقة مضللة لأنها تصرف الانتباه بعيداً عن التهديدات غير العسكرية الصاعدة على الساحة العالمية والتي تنذر بتهديد استقرار العديد من الدول في العقود المقبلة. في هذه المراجعة لمفهوم الأمن قدم أولمان تعريف غير تقليدي لما يمكن اعتباره تهديد للأمن القومي للدولة ليشمل أي فعل أو مجموعة من الأحداث التي من شأنها: أولاً: إن تهدد بصورة جوهرية وخلال فترة زمنية وجيزة جودة الحياة للمواطنين داخل الدولة، وثانياً: أن تحدد بصورة جوهرية مساحة الخيارات السياسية المتاحة للدولة أو للوحدات غير الحكومية في إطار الدولة (أفراد، جماعات، شركات). ووفقا لهذا التعريف الأوسع نسبياً، يكيف أولمان عدد كبير من التهديدات الأمنية العسكرية وغير العسكرية لتشمل الحروب خارج حدود الدولة والصراعات من داخلها، النقص في المواد الأولية والسياسات الاقتصادية المتعلقة بالتحكم في وفرة وإتاحة هذه المواد، الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات المدمرة والتغير المناخي، الأوبئة والأمراض المميتة، وما إلى ذلك من تهديدات ذات تبعات مباشرة على جودة حياة المواطنين داخل الدولة، أضاف أولمان إلى ذلك السياسات الشمولية للمجتمعات المغلقة- كمثال ألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي خاصة خلال فترة حكم جوزيف ستالين – وكيف يمكن أن تهدد هذه الأنظمة الخيارات السياسية المتاحة لدول أخرى[٦]. إلى جانب هذا، انتقد أيضاً أولمان العلاقة التبادلية العميقة بين القيم الأخلاقية واختيارات السياسات الخارجية للدول في محاولاتها المستمرة لحماية أمنها القومي، والتي عادة ما تأتي على حساب القيم التي تنادي بها هذه الدول. كذلك العلاقة التبادلية العميقة بين الحرية والأمن، خاصة بين حريات المواطنين في الداخل وسياسات الدولة القسرية لغرض توفير الأمن[٧].

من الجدير بالذكر أيضاً أن مفكري العالم الثالث (أو الدول النامية) كانت لهم إسهاماتهم الفكرية في نقد المفهوم التقليدي للأمن والتركيز الحصري على الأزمات والصراعات في تناول قضايا الأمن خلال فترة الحرب الباردة، وأيضاً في بيان الخلاف بين الأمن كما تعرفه وتراه القوى الكبرى والأمن كما تراه الدول النامية. ومن أهم هذه الاسهامات كتابات عبد المنعم المشاط عن الأمن القومي وعلاقته بالتنمية التي تضمن الأمن للجماعات والأفراد على المدى البعيد[٨]، وكتابات أخرى كثيرة تسلط الضوء على الأسباب الهيكلية المتعلقة بالنظام الدولي والمتسببة في حالة غياب الشعور بالأمن لهذه الدول في ظل احتدام الصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية[٩].

* إسهامات مدرسة كوبنهاجن: الأمن المجتمعي ونظرية الأمننة

إلى جانب ما سبق من الاجتهادات النظرية في إعادة تعريف الأمن، يعد إسهام باري بوزان من خلال كتابه "الناس والدولة والخوف" الذي نشر أولاً في عام ١٩٨٣ ثم أعيد نشره وتنقيحه في التسعينيات[١٠]، أحد أهم الإسهامات النظرية الشاملة في دراسات الأمن الدولي. وفي إعادة صياغته لمفهوم الأمن القومي، أوضح بوزان أن ما تواجهه الدولة من تهديدات لا يقتصر فقط على التهديدات العسكرية من دول أخرى، ولكنها تواجه أيضا مجموعة متنوعة من التهديدات غير العسكرية والتي تشمل النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي هذا الطرح الأوسع لمفهوم الأمن ركز بوزان على ضرورة التدقيق في المستوى الأنسب لدراسة الأمن، حيث لا تتنوع فقط التهديدات الأمنية ولكن تتنوع بالمثل المستويات التي يمكن دراسة الأمن من خلالها، وتشمل مستوى النظام الدولي، مستوى الدولة، مستوى المجتمع، ومستوى الفرد. وعلى الرغم من هذا الاتساع في مستويات تحليل الأمن ليشمل أيضاً الفرد والمجتمع، إلا أن بوذان كان أقرب إلى التقليديين الكلاسيكيين في تركيزه على أولوية الدولة لإعتبارها الفاعل الأساسي في النظام الدولي، ولكونها الإطار الأعلى لفرض النظام، ولكونها الوحدة الأساسية التي يفترض بها التعامل مع التهديدات الأمنية من دون مستوى الدولة وعلى مستوى النظام الدولي[١١].

وفي إطار انضمام بوزان لعدد من الدارسين الأوروبيين تم تكوين مدرسة كوبنهاجن لدراسات الأمن الدولي CSSS التي تعتبر من أهم المدارس الفكرية في الحقل، وأهم إسهاماتها ثلاثة هي: (١) تصنيف قطاعات الأمن، لتشمل الأمن السياسي والاقتصادي والبيئي والعسكري والمجتمعي، مع طرح خاص لمفهوم الأمن المجتمعي Societal Security، (٢) نظرية الأمننة Securitization Theory، (٣) دراسة تعقيدات الأمن الإقليمي. وفيما يلي تفصيل للاسهامين الأولين لأهميتهما في تطور دراسات الأمن.

فيما يتعلق بالأمن المجتمعي، تم طرح هذا المفهوم ليركز على عوامل غياب الأمن في المجتمعات، سواء كانت المجتمعات بمعناها القومي أو الإثني أو الديني. ويعرف "أول ويفر" مفهوم الأمن المجتمعي على أنه قدرة المجتمع على الحفاظ على شخصيته الجوهرية في ظل الظروف المتغيرة وفي ظل التهديدات الممكنة والمحتملة والحالية، والقدرة على الاستدامة والاستمرارية – في حدود الظروف المقبولة للتطور – لنماذجها التقليدية من اللغة والثقافة والتقاليد والدين والهوية القومية[١٢]. وفي هذا الطرح تحدياً واضحاً لما هو مستقر عليه في الفهم التقليدي للأمن الذي يؤمن بأن الدولة والمجتمع هما مترادفان وأن أمن الدولة هو نفسه أمن المجتمع. إلا أن مدرسة كوبنهاجن سلطت الضوء على الحالات الكثيرة التي تظهر تعارضاً بين أمن الدولة وأمن المجتمع مما عزز من مفهوم الأمن المجتمعي Societal Security كمفهوم متمايز عن مفهوم الأمن القومي National Security. مثال ذلك حالات التطهير العنصري في يوجوسلافيا، أو

بدايات ظهور احتجاجات داخلية في عدد كبير من الدول الأوروبية اعتراضاً على عمليات توسيع عملية التكامل الإقليمي في إطار الاتحاد الأوروبي خلال فترة التسعينيات. كذلك تكمن أهمية المفهوم في القدرة على تكييف تهديدات أمنية جديدة في إطاره لم يكن من قبل من المقبول نظرياً تكييفها في إطار مفهوم الأمن القومي بصورته التقليدية، كمثال اتجاهات الهجرة الدولية وتوصيفها كتهديد أمني لأمن بعض المجتمعات المستقبلة. ويرى مفكري مدرسة كوبنهاجن أن في مثل هذه الحالات يجب أن يأخد مفهوم الأمن المجتمعي الأولوية ليصبح المجتمع هو الوحدة الأولي بالتحليل في إطار دراسات الأمن[١٣]. وعلى الرغم من وجاهة مفهوم الأمن المجتمعي الذي طرحته مدرسة كوبنهاجن إلا أنه لم يكن بمعزل عن النقد، حيث انتقده توبياس ثيلر لتمثيله المجتمعات وكأنها فواعل اجتماعية مستقلة، ولغموض مفهوم الهوية في إطار تعريفه، وللفشل النسبي في قدرة مدرسة كوبنهاجن على التوضيح بصورة كافية مسألة أن الأمن المجتمعي يهم الأفراد المكونة لهذه المجتمعات حقيقة. لهذا قدم ثيلر إسهامه النظري لتعزيز مفهوم الأمن المجتمعي من خلال الربط بينه وبين نظرية الهوية المجتمعية Social Identity Theory حتى يتم تلافي القصور في المفهوم ولتعزيز قاعدته النظرية التي تفترض شعور الأفراد بالحاجة النفسية لحماية المجتمعات التي ينتمون إليها.[١٤]

أما الإسهام النظري الثاني والمهم لمدرسة كوبنهاجن فهو إسهام ويفر في طرح نظرية الأمننة Securitization Theory، وكذلك تعد هذه النظرية من أهم أدوات التحليل في دراسة قضايا الأمن المختلفة، خاصة تلك المتعلقة بكيفية تحويل قضية معينة قد تكون قضية عادية – يتم التعامل معها مسبقاً بصورة طبيعية في إطار القواعد والمعايير المتعارف عليها لعمل المؤسسات الديمقراطية – إلى قضية أمنية تنطوي على خلق تهديدات معينة، وبالتالي تستدعي التعامل مع هذه التهديدات بصفتها أولويات أمنية بصورة سريعة وطارئة وبدون الكثير من الانتباه لقواعد الديمقراطية في عملية صنع القرار التي عادة ما تكون متبعة في الظروف الطبيعية. والفكرة الأساسية لهذه النظرية هو أن عملية تحويل القضايا العادية إلى قضايا أمنية هي عملية لغوية بحتة Illocutionary، يعبر فيها المسؤلين الرسميين في إطار وحدة معينة (قد تكون دولة ما أو مؤسسة دولية مثل الاتحاد الأوروبي مثلاً أو أي وحدة أخرى يشار إليها في إطار هذه النظرية على أنها الفاعل المضطلع بتوفير الأمن Securitizing Actor عن تخوفهم من تهديد معين ورسمه في صورة تهدد أمن هذه الوحدة حتى تتحرك أجهزتها ومؤسساتها بصورة سريعة للتعامل معه على أنه قضية أمنية تستوجب تخصيص الموارد والوقت والجهد لتوفير الحماية ضد تبعاته. إذا هذه النظرية تلفت الانتباه إلى قوة الخطاب السياسي الرسمي والطبيعة السياسية لعملية الأمن. يترتب على هذا تحول عدد من القضايا العادية – مثال ذلك قضية الهجرة في إطار سياسات الاتحاد الأوروبي – في مجال السياسات العادية إلى مجال السياسات الأمنية الطارئة. ومن الجدير بالانتباه أن هذه النظرية تشير على وجه الخصوص للدور الذي يضطلع به المسئولين في إطار أي وحدة في خلق التهديدات والقضايا الأمنية في إشارة واضحة إلى أن

هذه العملية ليست في متناول الأشخاص العاديين، وذلك لأنه في الأحوال العادية يتحكم المسؤلين الرسميين في إطار وحدة معينة في الوسائل والأدوات التي تمكن من خلق الإدراك بتهديد أمني بصورة سياسية واجتماعية واسعة، وكذلك يملكون القدرة على تكريس الموارد لمواجهته. بهذا المعني تظل دراسات الأمن واسعة من الناحية الموضوعية ولكنها – وفق هذه النظرية – تستند تحديداً على استكشاف من هو القادر على عملية تحويل القضايا إلى قضايا أمنية Securitization Process. وبحسب ويفر فإن هذه العملية منتقدة وسلبية لأنها تعني الفشل في التعامل مع القضايا العادية في إطارها الطبيعي ومن خلال قواعد العملية الديمقراطية، ولهذا السبب فهو يطرح استراتيجية لنزع الصفة الأمنية De- Securitization عن القضايا العادية، والتي بموجبها يتم التعامل مع القضايا المتنوعة في إطارها وسياقها الطبيعي وليس باعتبارها قضايا أمنية. ولمنع أي قضية عادية من التحول إلى قضية أمنية، يجب التركيز على تحليل: أولاً التهديدات الأمنية المحتملة والمرتبطة بسياق هذه القضية، وثانياً تقييم الفعل الأمني الطارئ الذي يتخذ حيالها، وثالثا التأثيرات والتداعيات المحتملة لهذا الفعل الأمني الطارئ على العلاقات فيما بين الوحدات المختلفة المعنية بهذا التهديد. بناء على هذا الطرح، تسهم هذه النظرية في توفير أداة تحليلية مهمة لدراسة طبيعة التهديدات المطروحة سواء على مستوى النظام الدولي أو على مستوى الدولة وبيان ما إذا كانت تهديدات أمنية أصيلة أم مختلقة[١٥].

* التحديث في الاتجاه التقليدي ما بين الكتابات النظرية والتحليلات السياسية

كان التجديد النظري للاتجاه التقليدي مرآة للتفاعلات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، تحديداً مع اتجاه الدول الكبرى خلال عقد التسعينيات لتبني سياسات تعكس من خلالها تغير رؤيتها لبيئة الأمن الدولي ولطبيعة التهديدات الأمنية على الساحة العالمية. وأخذت محاولات تطوير التنظير في إطار دراسات الأمن دفعة أخرى تأثرا بظاهرة العولمة – خاصة في إطار ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات[١٦]، وهو ما انعكس بدوره على ثورة في حركة الأفراد والجماعات والبضائع والأفكار – مما أنتج إعادة تشكيل لهذا الحقل في ضوء التغير في طبيعة التهديدات الأمنية، والتحديات العالمية، والتغير أيضا في قدرة الدولة على العمل المنفرد لتوفير الأمن، وفي التوازن بين الدولة والفاعلين من غير الدول، وهو ما دفع باتجاه فكرة الشبكات Networks في الأمن الدولي[١٧]، سواء كانت هذه الشبكات فيما بين الدول أو جماعات المعرفة أو حتى المنظمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة. ويرتبط بذلك أن الواقع الدولي الحالي يتميز أيضاً بالانخفاض النسبي في المكون العسكري للأمن وهو ما زاد تعقيداً عملية توفير أو ضمان الأمن مقارنة بعقود سابقة. حيث أصبحت هذه العملية تتطلب تعبئة موارد وأصول متنوعة، بخلاف العسكرية

منها، لا تمتلك جميعها الدولة وحدها ولا تستطيع الدولة بأدواتها التقليدية أن تواجه الكثير من التحديات الأمنية العالمية الجديدة[١٨].

ولعل من الأمثلة الأولية على تغير رؤية الدول الكبرى لطبيعة البيئة الأمنية في أعقاب الحرب الباردة كان اتجاه حلف شمال الأطلنطي عام ١٩٩٠ من خلال قمة لندن ثم ما تلاها من إعلان روما ١٩٩١ إلى طرح مفهوم استراتيجي جديد لإعادة تعريف دوره ونطاق عمله وهو ما تزامن مع تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، وكانت الإشارة الأساسية في المفهوم الاستراتيجي الجديد- وهو ما مثل الخط الأساسي لمراجعات المفهوم الاستراتيجي للحلف في قمة واشنطن ١٩٩٩ وفي قمة لشبونة ٢٠١٠ [١٩] – إلى تغير بيئة الأمن وطبيعة التهديدات الأمنية التي تواجه دول الحلف لتتمثل ليس في الخوف من عدوان عسكري داخل المنطقة الجغرافية للحلف ولكن في عدد من التهديدات الأمنية الجديدة والتي تشمل الإرهاب الدولي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وأعمال القرصنة، وأمن الطاقة، والحرب الإلكترونية، وتبعات عدم الاستقرار الإقليمي والدولي الناجمة عن دول فاشلة في مناطق معينة. كان هذا هو أيضا التوجه ذاته الذي تبنته دول الاتحاد الأوروبي منذ تسعينيات القرن العشرين، والذي ترجم بداية من خلال طرح أطر الشراكة تجاه الشرق والجنوب في المناطق التي رأت فيها دول الاتحاد مصدراً أساسياً لتهديدات أمنية يمكن أن تتقاطع مع أمنها واستقرارها، ثم ظهر هذا جلياً في صياغة الاستراتيجية الأمنية الأوروبية لدول الاتحاد الأوروبي والتي صدرت عام ٢٠٠٣، لتلقي الضوء على قضايا الإرهاب الدولي، والهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة، والنزاعات القريبة جغرافياً، وأمن الطاقة، والدول الفاشلة كأهم التحديات الأمنية التي تواجهها مجتمعة[٢٠]. ولعل طرح دول الاتحاد لسياسة الجوار الأوروبية في العام التالي ٢٠٠٤ جاء مترجماً لكيفية توظيف أطر الشراكة من أجل خدمة اعتبارات أمنية، وهو ما اتبعه حلف شمال الأطلنطي نفسه في إطار تطبيقه لمفهوم الأمن التعاوني أو التشاركي Cooperative Security. ومن المهم ملاحظة أن هذا التحول في إدراك بيئة الأمن وفي طبيعة التهديدات الأمنية صاحبة تكييف في الأدوات المناسبة لمواجهة هذه التهديدات الجديدة، ولهذا بدأ الحديث سواء في الكتابات النظرية أو في كتابات السياسات (التحليلات ذات الطبيعة السياسية غير الأكاديمية) عن التهديدات الأمنية الصلبة وتلك الناعمة، وعن أهمية التدقيق في مدى مناسبة الأدوات العسكرية والأدوات غير العسكرية في مواجهة تهديدات معينة. مثال ذلك اتجاه حلف شمال الأطلنطي لتبني ما أطلق عليه الاقتراب الشامل Comprehensive Approach[٢١]، الذي يجمع بين الأدوات العسكرية وغير العسكرية في إدارة الصراعات وفي التجاوب مع التغير في طبيعة البيئة الأمنية.

ومما لا شك فيه أن الكتابات ذات الطبيعة السياسية – والتي روجت لها بالأساس مراكز الأبحاث الدولية ومؤسسات البحث التابعة لجهات حكومية ولمؤسسات دولية – قد ركزت على الدولة بصفة خاصة

وعلى التهديدات الأمنية الموجهة إلى الدولة على تنوعها ما بين العسكري، وغير العسكري، وهي في ذلك قد قدمت ولا زالت تقدم إثراء مستمراً للاتجاه التقليدي على الرغم من انتقاد منظري دراسات الأمن (خاصة الدراسات النقدية كما سيلي العرض) للفجوة المتزايدة بين الكتابات النظرية وبين التحليلات ذات الطبيعة السياسية[٢٢]. وقبل التعرض لدراسات الأمن النقدية، تجدر الإشارة إلى مجموعة قضايا معاصرة أصبحت تشكل أهم التحديات الأمنية "الجديدة" في البيئة العالمية المتغيرة، ويمكن القول أن هذه القضايا الأمنية تحظى بقبول نسبي واهتمام بحثي نظري وأمبيريقي في إطار حقل دراسات الأمن عموماً من جانب كلا من الاتجاه التقليدي الواقعي وعدد من اتجاهات دراسات الأمن النقدية. من أبرز هذه القضايا والتحديات:

- "الحروب الجديدة" New Wars، وهو المصطلح الذي يستخدم للتمييز بين الحروب التقليدية التي تكون الدول أطراف فيها وبين كافة أشكال الصراع المسلح الجديدة التي تواجه فيها الدولة فواعل دون قومية أو عبر قومية، عادة ما تكون مدعمة بميليشيات مسلحة وقوات غير نظامية، بما يشمله ذلك من صعود الجماعات الإرهابية الدولية[٢٣]. ليس فقط الحروب الجديدة وإنما أصبحت أيضاً الحروب الأهلية من أهم قضايا الأمن الدولي، خاصة في دراسة ارتباط كلا من الحروب الجديدة والحروب الأهلية بظاهرة محدودية الدولة Limited Statehood. ومحدودية الدولة كما يعرفها توماس ريسا هي الحالة التي تكون فهيا سلطات الدولة المركزية من الضعف الذي لا يمكنها من ممارسة الاحتكار الشرعي لوسائل العنف و/أو غياب قدرتها على تنفيذ قرارات مركزية[٢٤]. ويوضح ريسا أن محدودية الدولة هو أحد الشروط الأساسية لوقوع حروب أهلية وإن كان هذا شرط غير كاف في حد ذاته لإندلاع عنف مسلح. وعادة ما تتناول دراسات الأمن الدولي هذه القضايا من زاويتين: الأول هو عوامل عدم الاستقرار الداخلية التي تفرزها محدودية الدولة، خاصة في ظل تفاقم الأوضاع الداخلية في دولة ما وتصاعدها إلى عنف مسلح، وبالتالي تظهر التحديات الأمنية في التداعيات المحتملة لحالة عدم الاستقرار هذه على استقرار منطقة إقليمية معينة أو ربما لإتساع التأثير لما هو أبعد من إقليم معين، ويرتبط بذلك أيضاً أدوار الأطراف الخارجية والتدخل الدولي لإدارة صراعات معينة.

مثال ذلك حالة الصومال وكيف تؤثر ظاهرة القرصنة، التي هي أساساً نتاج لفشل الدولة هناك، على أمن منطقة القرن الأفريقي وبصورة أوسع على أمن طرق التجارة الدولية في منطقة الساحل الصومالي وخليج عدن. أما الزاوية الأخرى فهي زاوية دراسات الأمن النقدية التي تتناول أمن الأفراد والجماعات، خاصة الجماعات المهمشة مثل الأطفال والنساء، والتهديدات المتعددة التي تقع عليهم في أثناء كافة أشكال الصراعات المسلحة.

- اتجاهات الهجرة الدولية ظهرت بقوة في دراسات الأمن الدولي من خلال الربط المتزايد بين ظاهرة الهجرة (سواء كانت هجرة شرعية أو غير شرعية) والعولمة التي سهلت انتقال الأفراد والجماعات ووسائل الاتصال بينهم وبين صعود الإرهاب الدولي كأحد أهم التهديدات الأمنية المعاصرة. ظهر ذلك على وجه التحديد مع اتجاه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وعدد كبير من الدول الأوروبية في الربط بين اتجاهات الهجرة الدولية وبين الأمن القومي خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حتى وإن كان ظهور هذا الربط أوضح بكثير في الحالة الأوروبية التي أولت قضايا الهجرة أهمية أمنية منذ تسعينيات القرن العشرين خاصة مع الربط المتزايد بين الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة[٢٥]. ولعل من أهم محاور الربط بين الهجرة والأمن أن تزايد استقبال دولة معينة لأعداد كبيرة من المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين يضعف من سيادة الدولة من جهة قدرتها على التحكم في العلاقات عبر القومية التي تنشأ بين جماعات وأفراد مختلفي الثقافات وتؤثر أيضا على أمن المجتمع بدرجة ما من حيث تمييع التماسك المجتمعي والهوية الثقافية للدولة، وهو ما يطرح تحدياً هاماً لمفهوم الأمن في صورته التقليدية الواقعية التي تفترض أن للدولة كيان متماسك وهوية وحدوية وينتج عن كليهما حزمة متناسقة من المصالح والأهداف القومية[٢٦]. وكان من شأن صعود قضايا الهجرة الدولية في حقل دراسات الأمن الدولي تزايد الكتابات النظرية التي تتناول مسألة الهجرة في إطار نظرية الأمننة Securitization كما ستتم الإشارة لاحقاً عند تناول دراسات الأمن النقدية، وكذلك العلاقة بين الهجرة والأمن والعولمة، وبالمثل زيادة الكتابات الأمبيريقية التي تتناول قضايا أمن الحدود Border Security ودور الدولة في ضبط وإدارة الهجرة.

- الأمن البيئي الشامل Comprehensive Environmental Security، ويدخل الأمن البيئي في حيز دراسات الأمن الدولي ليس فقط لاعتبارات المشكلات البيئية التي طرحت نفسها كمشكلات عالمية جديدة على أجندة اهتمام حقل العلاقات الدولية، وتوصف عادة تلك المشكلات على أنها تحديات بيئية عالمية في طبيعتها، ولكن يعني الأمن البيئي – خاصة إذا ما نظر له من زاوية الاتجاه التقليدي الواقعي – تلك المساحة التي تتقاطع فيها اعتبارات البيئة ومشكلاتها مع اعتبارات الأمن القومي للدولة على مستوى السياسة القومية والتي تتطلب بالتالي تحرك معين على مستوى السياسة الخارجية. فالمشكلات البيئية العالمية قد تطرح في مجملها تهديداً للأمن الإنساني عموماً ولكنها قد لا تطرح تهديداً أمنياً مباشراً لدولة بعينها.

ومثال المشكلات البيئية التي تطرح تهديداً مباشراً هو أن يسبب خلل بيئي في منطقة معينة إلى موجات هجرة لمنطقة أخرى ينتج عنها اضراب أو حالة عدم استقرار سياسي، أو أن تؤثر مشكلة بيئية

على اقتصاد دولة ما بصورة كبيرة يتأثر معها موقعها الاقتصادي العالمي وتتطلب بالتالي تحركاً خارجياً لمواجتها. لهذا اتجه عدد من الباحثين إلى محاولة تحديد الأمن البيئي من منطلق كيفية تقاطعه بصورة مباشرة مع الأمن القومي. في هذا السياق يعرف ألنبي الأمن البيئي الشامل على أنه يشمل: أمن الموارد Resource Security (سواء الأمور المتعلقة بانسياب الموارد عالمياً أو في إقليم معين كمثال المواد النووية، وأيضاً المنافسة على الموارد النادرة أو غير المتجددة، كمثال أمن المياه في إقليم الشرق الأوسط)، وأمن الطاقة Energy Security والذي يشمل أمن مناطق إنتاج الطاقة أو عملية نقل الطاقة أو الاستقرار في أسعار الطاقة، والأمن البيولوجي Biological Security والذي يعني بالحفاظ على الأنظمة البيولوجية وأنظمة الغذاء بما في ذلك الزراعة والموارد السمكية[٢٧].

- انتشار الأمراض والأوبئة المميتة، فعلى سبيل المثال هناك اتجاه كبير لتناول الانتشار المتزايد لمرض الإيدز HIV/AIDS كمشكلة أمنية واسعة النطاق، ليس كمرض في حد ذاته ولكن من جهة أثر المرض على الهيكل المجتمعي وعلى قوة الدولة[٢٨]. والأهم من هذا أن قضية انتشار الأوبئة أصبحت محل تناول واسع كتهديد أمني جديد سواء للأمن الأفراد والجماعات أو للأمن القومي للدول خاصة عندما يتعلق الأمر بإمكانية النشر المقصود للأوبئة وهو ما يشار إليه حديثاً بالأمن البيولوجي Bio – Security، والأرهاب البيولوجي Bio – terrorism وهو ما يعني إمكانية استخدام جماعات إرهابية لفيروسات بيولوجية بغرض إهلاك أعداد واسعة من المدنيين[٢٩]. وتزايد الاهتمام بقضايا الأمن البيولوجي خلال العقد الأخير، خصوصاً في الولايات المتحدة وكندا ودول أوروبية أخرى أبرزها المملكة المتحدة وفرنسا، ف أعقاب حوادث إطلاق الأنثراكس Anthrax في الولايات المتحدة في ٢٠٠١.

- الحرب المعلوماتية Information Warfare والأمن/ الإرهاب الإلكتروني Cyber Terrorism/ Security وهو ما ظهر بشكل خاص في الكتابات ذات الطبيعة السياسية عنها في الكتابات النظرية[٣٠].

- ظهر أيضاً الفقر حول العالم Global Poverty كمصدر من مصادر أمن الأفراد والمجتمعات وكقضية أساسية في تقاطع حقلي الأمن والتنمية وكمحور هام في إطار دراسات الحوكمة العالمية[٣١]. ولكن يظل موضوع الفقر محل اهتمام في دراسات الأمن النقدية وفي إطار مفهوم الأمن الإنساني الذي طرحته الأمم المتحدة كما سيرد فيما يلي.

ثانيا: دراسات الأمن النقدية والإسهامات النظرية الحديثة في إطارها:

ظهرت دراسات الأمن النقدية Critical Security Studies في أواخر التسعينيات خاصة مع ظهور كتاب "دراسات الأمن النقدية: المفاهيم والحالات" لمحرريه كيث كراوز ومايكل ويليامز[٣٢]، والذي مثل الخطوة الأولى في محاولة تفكيك Deconstruct الافتراضات التقليدية لدراسات الأمن الدولي في إطار الفكر الواقعي التقليدي، مع تعمد عدم تقديم طرح نظري متكامل ليحل محله، لأن الرواد الأوائل لدراسات الأمن النقدية في مجملها رأوا أن محاولات الأكاديميين طرح! حلول نظرية للمشكلات الأمنية لا يساهم إلا في إنتاج مشكلات نظرية جديدة.

ومحور تركيز هذه الدراسات هو أمن الفرد بعكس التركيز على أمن الدولة في إطار دراسات الأمن التقليدية. وتتمثل وجاهة دراسات الأمن النقدية في أنها تحول نظر الباحثين في دراسات الأمن الدولي إلى حقيقة أن أمن الدولة في حالات عديدة يأتي على حساب أمن الأفراد من خلال الطريقة التي تتبعها الدولة في الوصول لحالة النظام السياسي political order.

لهذا فالدراسات النقدية على اختلافها تنتقد محورية الدولة في أورثوذكسية دراسات الأمن التقليدية وغلبة الاهتمام بالأدوات العسكرية في سياق العسكرة المتزايدة لمفهوم الأمن خلال عقود الحرب الباردة. وهنا يتم نقد القصور الواضح في تعريف "الدولة" أو "الأمن القومي" بحسب دراسات الأمن التقليدية، لأن تقديمه لما هو واقعي وممكن لا يستند فعلياً على تقييم عملي للديناميكيات المعاصرة للعلاقات الدولية، بل يستند على بناء مفاهيمي لما هو سياسي والذي بدوره يقدم الأساس لمفهوم "الأمن" في الدراسات التقليدية[٣٣]. ومن المهم ملاحظة أن الدراسات النقدية هنا لم تعارض الأسس التقليدية التي قامت عليها دراسات الأمن الدولي، ولكنها وجدتها منقوصة كإطار شامل لكل ما يمكن دراسته في إطار هذا الفرع العلمي للعلاقات الدولية، ولعل هذا هو أحد أهم الأسباب التي تزيد من غموض الخط الفاصل بين دراسات الأمن التقليدية ودراسات الأمن النقدية[٣٤]. لهذا السبب أيضاً تعمد كراوز ووليامز عدم طرح أي تفضيلات نظرية لما يمكن أن تعنيه صفة "النقدية" ولم يقدما طرح نظري وحيد ليكون بمثابة البديل لدراسات الأمن التقليدية، بل على العكس أشارا إلى أن محاولات تحديد نطاق دراسات الأمن هو أحد أهم المشكلات النظرية لهذا الفرع. لهذا كان الإسهام الأساسي الذي قدماه في تأسيس ما أطلق عليه دراسات الأمن الدولي النقدية هو إظهار القضايا المتعددة التي هي في جوهرها دراسات أمن ولكنها لم تحظى بالتناول في إطار دراسات الأمن في العلاقات الدولية نظراً للتحديد الضيق للفرع العلمي في صورته التقليدية. في هذا السياق يؤكد كراوز ووليامز أنه مع انتهاء الحرب الباردة يمكن تناول عدد كبير من القضايا النظرية في العلاقات الدولية من منظور "دراسات الأمن"، مثال ذلك سياسات الهوية Identity

politics، ودور المؤسسات الدولية متعددة الأطراف، والعمليات التي يتم بموجبها تشكيل المبادئ والممارسات الدولية، وكل ما يطلق عليه "القضايا الجديدة" في العلاقات الدولية. وهنا لا تقصي دراسات الأمن النقدية أهمية أمن الدولة ، فهي لا زالت تواجه العديد من التحديات الأمنية، وإن كانت غير قاصرة فقط على التهديدات العسكرية، حيث تتعدد طبيعة التحديات الأمنية للدول لتشمل تهديدات نابعة من المستويات الأدنى لمستوى الدولة، مثل عوامل التفكيك الإثنية أو الثقافية، والتحديات النابعة من فوق مستوى الدولة، مثل الديناميكيات الاقتصادية والثقافية والبيئية العالمية، والتي تطرح بدورها تحديات جديدة وعميقة لمفهوم السيادة في صورته الوستفالية الكلاسيكية.

وفي مقابل سيطرة الكتابات الأمريكية على الاتجاه التقليدي، كانت لإسهامات المدارس الأوروبية الغلبة في تشكيل ما عرف بدراسات الأمن النقدية، وتعد أهم هذه المدارس مدرسة ويلز لإسهامات رائدها كن بوث. أيضا ظهرت مدرسة باريس – والتي يعد ديدير بيجو وجيف هيسمانز من أهم منظريها وتستلهم أفكارها الأساسية من كتابات بورديو وعدد أخر من السوسيولوجيين الفرنسيين – والتي ركزت على تحليل العلاقة الوطيدة بين دراسات الأمن وسياسات الأمن، ولهذا فمدرسة باريس تتميز بإستغراق واضح في تفاصيل الواقع وفي تحليل النواحي الامبيريقية لسياسات الأمن في مقابل التركيز على الخطاب السياسي الأمني من جانب المسؤلين الرسميين، وهو ما كان محل اهتمام كبير في إطار مدرسة كوبنهاجن ودراستها لعملية الأمننة كما سبق الذكر[٣٥]. يذكر أيضا أنه عادة ما تدرج مدرسة كوبنهاجن ضمن المدارس الفكرية النقدية، حتى وإن كانت لم تحيد في بداياتها عن اعتبار الدولة الوحدة الأولى بالأمن، وذلك لأنها مثلت أول الاجتهادات النظرية الجادة على طريق انتقاد الاتجاه التقليدي، إلى جانب أنها أفرزت فيما بعد الكثير من الاسهامات الفكرية، خاصة النسوية منها، التي أضافت إلى فرع دراسات الأمن النقدية. وفيما يلي يتم تناول اسهامات كن بوث في إطار مدرسة ويلز وإسهامات المدرسة النسوية بشيء من التفصيل لأهميتهما.

* **إسهامات كن بوث ومدرسة ويلز: مفهوم التحرر** Emancipation

تعد إسهامات كن بوث، خاصة في مقالتيه المؤثرتين والتي نشرتا في عام ١٩٩١ [٣٦]، من أهم الاسهامات الفكرية في إطار دراسات الأمن النقدية. وفي هاتين المقالتين طرح بوث مفهوم التحرر Emancipation كمفهوم جوهري عند الحديث عن الأمن، وكذلك مصطلح الواقعية اليوتوبية Utopian Realism كإنتقاد للرؤية الواقعية التقليدية. فيرى بوث أنه بالتوازي مع نهاية الحرب الباردة كان هناك تراجع واضح لأهمية الدولة في السياسة الدولية وفي أهمية الوسائل العسكرية والأسلحة كأدوات لتحقيق الأمن نظراً للتغير في طبيعة التكاليف والمنافع المرتبطة بانخراط الدول في حروب مع دول أخرى، مشبهاً ذلك بأن العالم أضحى وكأنه يكاد يقترب في هذه اللحظة التاريخية من إنهاء ٣٥٠ عاماً من التاريخ سيطرت عليها المنافسة العسكرية بين دول الشمال المتطورة عسكرياً والمتبنية للرؤية الواقعية بمبادئها المكيافيلية وفلسفتها الكلاوسفيتسية. لهذا يرى بوث أن التهديدات الأمنية الأكثر ازدياداً أصبحت في هذه اللحظة التاريخية ليست هي الخوف من العدوان العسكري من قبل دولة أخرى (حتى وإن كان العالم يشهد وقوع الكويت فريسة لإعتداء العراق في أغسطس ١٩٩٠ بالتزامن مع تقديم بوث لرؤيته) ولكن إنما هي الانهيار الاقتصادي، والقمع السياسي، وندرة الموارد، والزيادة السكانية، والمنافسات الاثنية، وتدمير الطبيعة، والإرهاب، والجريمة، والأمراض المميتة.

ومن هنا يتساءل بوث عن منطقية تفضيل الدولة كالوحدة الأولى بالأمن والحماية في دراسات الأمن الدولي، مشبهاً الدولة والأفراد بالمنزل وقاطنيه، فمن المهم حماية المنزل وضمان أمنه ولكن من غير المنطقي أن تأتي أولوية حماية المنزل من المخاطر على حساب قاطنيه. وبالتالي فإن الدولة هي الوسيلة لتحقيق أمن الأفراد والجماعات وليست الغاية في حد ذاتها، وأن الأفراد والجماعات هم الغاية الحقيقية من دراسات الأمن الدولي وليسوا الوسيلة لحماية أمن الدولة. من هنا طرح بوث إسهامه الفكري الأساسي في مفهوم التحرر Emancipation، والذي يرى أنه لب نظرية الأمن والمنظور النظري الأساسي الذي يجب أن يضبط مفهوم الأمن، ويعرفه بأنه "تحرير البشر سواء كانوا أفراداً أو جماعات من كل المعوقات المادية والإنسانية التي تمنعهم من القيام بسلوك ما قد يختارون بحرية القيام به"[٣٧] . من هذا المنطلق تصبح بالتأكيد الحرب والتهديد بالحرب من ضمن هذه المعوقات، ولكن بالمثل تظهر معوقات أخرى مثل الفقر، وسوء التعليم، والقمع السياسي كمعوقات أساسية لأمن الأفراد والجماعات حول العالم. إذا الأمن والتحرر يظهران بحسب طرح بوث كوجهان لعملة واحدة، والأمن الحقيقي يتحقق فقط من قبل الأفراد والجماعات وليس الدول. لهذا يطرح بوث فكرة الواقعية المثالية أو اليوتوبية التي تستهدف لا مركزية القوة في إطار مجتمع عالمي وأهمية ذلك للوصول بالعالم لمجتمع مدني عالمي. جاء هذا التقديم اليوتوبي في إطار حقيقة فقدان

الدولة نسبياً لأهميتها في السياسة الدولية لصالح الفاعلين من دون الدولة، وانتقاداً للرؤية الواقعية التقليدية التي ترى أن خيار الحرب بين الدول يجب النظر له كخيار عقلاني رشيد.

* الإسهامات النسوية في دراسات الأمن النقدية

كان لكتابات النسويين Feminists في العلاقات الدولية عموماً وفي دراسات الأمن الدولي خصوصاً الأثر الكبير في إثراء دراسات الأمن النقدية، حيث تساهم المنظورات النسوية المختلفة في تسليط الضوء على النساء كمجموعات مهمشة في إطار دائرة "المدنيين" خاصة أثناء الصراعات المسلحة. كذلك تنتقد الكتابات النسوية إخفاقات الرؤية التقليدية بنظرتها المركزية لدور الدولة وتركيزها الضيق على الأدوات العسكرية في التعامل مع التهديدات الأمنية التي تواجه النساء على وجه التحديد وعدم الاعتراف بمشروعية التعامل مع هذه التهديدات في إطار دراسات الأمن الدولي، وبالتالي إقصاء النساء كمجموعة متميزة في إطار مجموعة المدنيين.

ومن أبرز هذه الإسهامات كتابات أن تيكنر حول تهميش المرأة في العلاقات الدولية وكيف أن هذا الحقل المعرفي لا يعبر عن القضايا والمشكلات التي تشغل المرأة في السياسة الدولية[٣٨]. كذلك إسهامات لين هانسن حول إقصاء المرأة من السياسة الدولة خاصة في التعبير عن مصادر الشعور بالتهديد الأمني في ظل الصراعات المسلحة وقد ركزت هانسن بصورة مستفيضة على نموذج الصراع البوسني في بيان التهديدات الواقعة على المرأة تحديداً في ظل الصراعات المسلحة[٣٩]، وإسهامات سينثيا انلو في نقد ثقافة العسكرية Militarism وأثرها في الفصل غير الدقيق بين فئة القائم بالحماية (وهم الرجال) والمتلقي للحماية (وهم المدنيين عموماً)، وهي النظرة التي تتجاهل النساء ككجماعة متميزة داخل شريحة المتلقين للحماية[٤٠]، وبالتالي تظل كل التهديدات الأمنية الخاصة بهذه الجماعة مهمشة وغائبة بشكل واضح على خريطة دراسات الأمن الدولي. حديثاً أيضاً قدمت أيضاً أنيك ويبون محاولة لتفحص نظرية الأمن من منظور نسوي أساسه اقتراب روائي Narrative Approach مستندة على قص الخبرات اليومية والتي من خلاله يتثني إبراز مخاوف المهمشين وأسباب شعورهم بغياب الأمن[٤١].

* مفهوم الأمن الإنساني: الطابع السياسي والقصور النظري

أخيراً، تجدر الإشارة إلى مفهوم الأمن الانساني Human Security وهو المفهوم الذي أسست له الأمم المتحدة من خلال طرحها له في تقرير التنمية الإنسانية لعام ١٩٩٤،[٤٢]

ويتشابه مفهوم أمن الإنسان كثيراً في مضمونه مع المنطلقات الأساسية للإنتاج العلمي الغزير في إطار دراسات الأمن النقدية. فهو يعني بالإنسان كالوحدة التي تتعين حمايتها، وليس الدولة أو المجتمع ككل، وبالتالي يتسع هذا المفهوم ليشمل نطاقه كل المشكلات التي تهدد الإنسان سواء تنوعت هذه

المشكلات من عنف مادي إلى مشكلات تتعلق بجودة الحياة خاصة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، كمثال الصحة والفقر والتعليم والغذاء وما إلى أخر ذلك من وصول الإنسان إلى الخدمات الأساسية. لهذا يتضح أن مفهوم أمن الإنسان يتداخل مع دراسات الأمن النقدية. إلا أن الفارق الجوهري بين دراسات الأمن النقدية ومفهوم أمن الإنسان أن الأخير تم طرحه كمفهوم عملي سياسي بغرض تيسير العمل مع مؤسسات الدولة لإيجاد حلول عملية لمشكلات الإنسان المختلفة وذلك من خلال الأطر والهياكل المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة. لكن هذا التوجه السياسي كان أحد أهم أسباب نقد هذا المفهوم نقداً لاذعاً من قبل أنصار دراسات الأمن النقدية باعتباره مفهوم سياسي التوجه ويفتقر إلى العمق الأكاديمي النظري أو لهيكل تحليلي متكامل، ولعدم ثقة أنصار دراسات الأمن النقدية في جدوى التعامل مع الدولة التي تمثل في كثير من الأحيان المصدر الأساسي لتهديد أمن الإنسان.[٤٣] في هذا النقد يشبه بعض الأكاديميين الفرق بين دراسات الأمن النقدية ومفهوم الأمن الإنساني بالفرق بين النظرية النقدية Critical Theory في العلوم السياسية ونظريات حل المشكلات problem – solving Theory أو الاقترابات التقليدية لتناول الظواهر السياسية. فدراسات الأمن النقدية – خاصة في كتابات كن بوث وأسهامات مدرسة ويلز – هي أشبه بتوجه النظرية النقدية التي لا تعني فقط بدراسة مشكلات الواقع وفهمها والتعامل معها كما هي، وإنما بالأحرى وضع علامات الاستفهام حول الهياكل القائمة واستكشاف سبل التغيير الجذرية التي يمكن أن تقود لعملية تحرير الإنسان، كما طرح بوث في مفهوم التحرر[٤٤]. أيضاً تعددت مناحي نقد مفهوم الأمن الإنساني من حيث كونه شاملاً شمولاً مخلاً لأي قضية أو مشكلة تواجه الإنسان مما يفقده أي معني، وفي هذا يشير كيث كراوز إلى أن اتساع مفهوم الأمن الإنساني لا يجعله أكثر من قائمة تسوق، فهو لا يقدم شيء أكثر من تعديد لماهية المشكلات التي تواجه الإنسان، وفي هذا يشبه المفهوم إلى حد بعيد "قائمة كل شيء سيئ يمكن أن يحدث للإنسان" وبالتالي يفقد أهميته لصانعي السياسات وللأكاديميين لأنه لا يقدم أي جديد لمفهوم الأمن حتى وإن كان هذا الشمول من وجه نظر صائغيه هو أحد أهم نقاط قوته[٤٥]. لهذا بدأت في الظهور مؤخراً محاولات أكاديمية توضح أهمية ربط مفهوم الأمن الإنساني بمدارس الأمن النقدية كمثال محاولة ادوارد نويمان لتقديم رؤية تربط الطبيعة السياسية للمفهوم بالإنتاج الأكاديمي لدراسات الأمن النقدية، وهو ما أسماه محاولة الوصول بالمفهوم لمرتبة "دراسات أمن الانسان النقدية" كحل ضروري لقبوله أكاديمياً[٤٦].

خاتمة

يتبين من هذا العرض للاتجاهات الفكرية المتعددة في إطار دراسات الأمن الدولي أنه من الصعب الوصول إلى اتفاق نظري تام بين منظري هذا الحقل العلمي حول عدة قضايا أهمها حدود مفهوم الأمن ومسألة تحديد الوحدة الأولى بالأمن. فبينما يقصر مفكري الاتجاه التقليدي نطاق دراسات الأمن على الدولة، مع توسع فني اتجاه دراسة أمن المجتمع، يتجه مفكري دراسات الأمن النقدية إلى التعامل مع الأفراد والجماعات على أنهم الوحدة الأهم والأولى بالأمن. على الرغم من ذلك الخلاف النظري الجوهري فإن تماسك الطرح الأكاديمي الذي يقدمه كلا من الاتجاهين يثري دراسات الأمن الدولي عموماً. أيضا، على الرغم من هذا الخلاف فإنه لا يمكن تجاهل أن هناك مساحة كبيرة من الاتفاق حول عدد من القضايا المعاصرة التي ساهمت في تغير بيئة الأمن على المستوى الدولي متأثرة أولاً بنهاية فترة الحرب الباردة وبظاهرة العولمة، والتي خلقت مساحة مشتركة بين الاتجاه التقليدي الواقعي في ضوء الإسهامات الفكرية الحديثة في إطاره وبين دراسات الأمن النقدية، والتي أدت إلى ظهور حزمة من التهديدات الأمنية الجديدة التي تحظى بقبول من كلا الاتجاهين كما سبق التوضيح والتي هي محل إهتمام بحثي واسع من الناحية الامبيريقية.

إلى جانب ذلك يمكن القول أنه من الناحية النظرية تحتل ثلاثة قضايا أساسية أهم محاور التنظير في إطار دراسات الأمن الدولي. هذه القضايا هي عملية الأمننة، وعملية العولمة وتأثيرها على كامل أبعاد قضايا الأمن الدولي، والقضايا المتعلقة بأمن الأفراد خاصة في إطار دراسات الأمن النقدية وليس في إطار مفهوم الأمن الإنساني.

أخيرا من المهم ملاحظة أنه لطالما كان لواقع التفاعلات الدولية والممارسات الأمنية الفعلية security practices الأثر الأكبر على التطوير التدريجي لنظرية الأمن Security theory وعلى التنقيح المستمر لدراسات الأمن الدولي عموماً. ومن السمات المميزة لهذا الحقل العملي أن أغلب اتجاهات

التنظير في إطاره جاءت كمرآة عاكسة لحقائق واقع دولي معاش، فلا يوجد أي اتجاه في إطار دراسات الأمن، بداية من الاتجاه التقليدي الواقعي وصولاً إلى أحدث اتجاهات دراسات الأمن النقدية، غير مرتبط في ظهوره وتطوره بأنماط معينة من التفاعلات الفعلية في السياسة الدولية. ولعل هذا هو أحد أهم الأسباب التي تفسر حقيقة أن الكتابات الرائدة والمؤثرة في دراسات الأمن الدولي هي كتابات كيفية سياقية أكثر منها نظرية كمية. كذلك يعد هذا الترابط بين النظرية والممارسة أحد أهم العوامل التي تضفي تجديداً مستمراً على هذا الفرع العلمي حتى وإن كانت هناك انتقادات لما قد يتسبب فيه التركيز الواسع على النواحي الأمبيريقة على ازدياد الفجوة بين النظرية والممارسة في إطار دراسات الأمن.

هوامش الدراسة

1- Cf.: E. H.'Carr (1946), The Twenty Years Crisis 1919-1939, London: Macmillan. See also: H. Morgenthau (1948), Politics among Nations, New York: Knopf.

2- Jeffery -Haynes, Peter Hough, Shahin Malik and Lloyd Pettiford (2011), World Politics, England: Pearson, p. 495.

3- Bernard Finel (Fall 1998), "What is Security? Why the Debate Matters," National Security Studies Quarterly, Vol.4, No. 4, p.1-18.

4- Stephen Walt, (1991), "The Renaissance of Security Studies", International Studies Quarterly, Vol. 35, No. 2, p. 212.

5- Richard H. Ullman (Summer 1983), "Redefining Security", International Security, Vol. 8, No. 1, p.129-153.

6- Ibid, p. 129-134.

7- Ibid, p. 131-132.

8- Abdul-Monem M. Al-Mashat (1985), National Security in the Third World, Boulder: Westview Press.

9- Cf.: Caroline Thomas and Paikiassothy Saravanamutu (eds.) (1989), Conflict and Consensus in North/South Security, Cambridge: Cambridge University Press. See also: Yezid Sayigh (1990), "Confronting the 1990s: Security in the Developing Countries", Adelphi Papers, No. 251.

10- Barry Buzan (1991), People, State and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post Cold War Era, London: Harvester Wheatsheaf.

11- Ibid.

12- Ole Waever (1993), "Societal Security: The Concept", in: Ole Waever, Barry Buzan, Morten Kelstrup, and Pierre Lemaitre (eds.), Identity, Migration, and the New Security Agenda in Europe, London: Pinter.

13- Pinar Bilgin (June 2003), "Individual and Societal Dimensions of Security", International Studies Review, Vol. 5, No. 2, p. 203-222.

14- Tobias Theiler (April 2003), "Societal Security and Social Psychology", Review of International Studies, Vol. 29, No. 2, p. 249-268.

15- Cf.: Ole Waever (1998), "Security, Insecurity and Asecurity in the West- European Non-War Community", in Emmanuel Adler and Michael Barnett, eds, Security Communities, Cambridge: Cambridge University Press. See also: Ole Waever (2000), "The EU as a Security Actor: Reflections from a Pessimistic Constructivist on Post Sovereign Security Orders", in Morten Kelstrup and Michael C. Williams, eds, International Relations Theory and the Politics of European Integration, London: Routledge. See also: Barry Buzan, Ole Waever and Jaap de Wilde (1998), Security: A New Framework for Analysis, Boulder, CO: Lynne Rienner. See also: Rita Taureck (2006), Securitization Theory and Securitization Studies, Journal of International Relations and Development, (9) p.53-61.

١٦- لتحليل نظري أعمق في علاقات دراسات الأمن بالثورة المعلوماتية في عصر العولمة وكيف تتعامل نظريات العلاقات الدولية العامة (الواقعية والليبرالية وأيضا البنائية) مع هذه القضية أنظر:

Johan Eriksson and Giampiero Giacomello (July 2006), "The Information Revolution, Security, and International Relations: (IR) Relevant Theory?", International Political Science Review / Revue international de science politique, Vol. 27, No. 3, p. 221-244.

17- Anne-Marie Slaughter (2012), "A Grand Strategy of Network Centrality", in Richard Fontaine and Kristin M. Lord, eds., America's Path: Grand Strategy for the Next Administration, Washington, Center for a New American Security (CNAS), p. 45-56.

18- Anne-Marie Le Gloannec, Bastien Irondelle and David Cadier (April 2013), "New and Evolving Trends in International Security", Transworld, Working Paper 13, p.4.

19- NATO (2010), Strategic Concept 2010, http://www.nato.int/cps/en/natolive/topics82705.htm(: accessed :17 August 2013).

20- European Union (December 2003), A Secure Europe in a Better World, European Security Strategy, Brussles

21- Christopher M. Schnaubelt (Ed.) (March 2011), Towards a Comprehensive Approach: Integrating Civilian and Military Concepts of Strategy, Forum Paper No. 15, Rome: NATO Defense College. See also: Christopher M. Schnaubelt (Ed.) (June 2009), Operationalizing A Comprehensive Approach in Semi-permissive Environments, Forum Paper No. 9, Rome: NATO Defense College.

22- Cf.: Bernard Finel, op.cit.

23- Cf.: Mary Kaldor (1999), New and Old Wars. Organized Violence in a Global Era, Stanford, Stanford University Press.

24- Thomas Risse (2011), "Governance in Areas of Limited Statehood: Introduction and Overview", in Thomas Risse, (ed.), Governance Without a State? Policies and Politics in Areas of Limited Statehood, New York, Columbia University Press, p. 1-35. See also: Thomas Risse (April 2013), "New Forms of War and Intervention: Civil Wars, Areas of Limited Statehood, and the Role of External Actors"

in Anne-Marie Le Gloannec, Bastien Irondelle and David Cadier, New and Evolving Trends in International Security, Transworld, Working Paper 13, p. 38-45.

25- Cf.: Fiona B. Adamson (Summer 2006), "Crossing Borders: International Migration and National Security", International Security, Vol. 31, No. 1, p. 165199.

26- Ibid, p. 175. See also: Peter Andreas (Fall 2003), " Redrawing the Line: Borders and Security in the Twenty-first Century", International Security, Vol. 28, No. 2.

27- Cf.: B.R. Allenby, T.J. Gilmartin, and R.F. Lehman II (eds). (1998). Environmental Threats and National Security. Livermore, CA: Lawrence Livermore National Laboratory. See also: Braden R. Allenby (Jan., 2000). "Environmental Security; Concept and Implementation", International Political Science Review / Revue international de science politique, Vol. 21, No. l,p. 5-21.

28- Cf.: Colin Mclnnes (March 2006), "HIV/AIDS and Security", International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-), Vol. 82, No. 2, HIV/AIDS-Special Issue, p. 315-326.

29- Cf: Kendall Hoyt and Stephen G. Brooks (Winter 2003/04) "A Double- Edged Sword: Globalization and Bio-Security", International Security, Vol. 28, No.3, p. 123-148. See also: Andrew J. Grotto and Jonathan B. Tucker (June 2006) "Biosecurity: A Comprehensive Action Plan", Center For American Progress,

https://www.fas.org/programs/ssp/bio/resource/documents/biosecurity_a_comprehensive action plan.pdf (accessed: August 7,2013). See also: Michael Barletta (November 2002) "Biosecurity Measures for Preventing Bioterrorism", Center for Non-Proliferation Studies,

Monterey Institute of International Studies, http://cns.miis.edu/archive/cbw/biosec/pdfs/biosec.pdf (accessed: August 7, 2013).

30- Cf.: L. J. Janczewski & A. M. Colarik (Eds.), (2008), Cyber Warfare and Cyber Terrorism. IGI Global. See also: J. A. Lewis (2002), Assessing the Risks of Cyber Terrorism, Cyber War and Other Cyber Threats, Center for Strategic & International Studies. See also: A. M. Colarik (2006), Cyber Terrorism: Political and Economic Implications, Idea Group Pub.

31- Cf.: Peter Wilkin (August 2002) "Global Poverty and Orthodox Security", Third World Quarterly, Vol. 23, No. 4, p. 633-645.

32- Keith Krause and Michael Williams (eds.) (1997), Critical Security Studies: Concepts and Cases, Minneapolis: University of Minnesota. See also: Keith Krause and Michael C. Williams (October 1996), "Broadening the Agenda of Security Studies: Politics and Methods", Mershon International Studies Review, Vol. 40, No. 2, p. 229-254.

33- Keith Krause and Michael Williams (eds.) (1997), op.cit., p. ix-xvi

34- CF.: C.A.S.E. Collective (December 2006), Critical Approaches to Security in Europe: A Networked Manifesto, Security Dialogue, vol. 37, no. 4.

35- Ole Waever (2004) "Aberystwyth, Paris, Copenhagen New Schools in Security Theory and their Origins between Core and Periphery", paper presented at the Annual Meeting of the ISA, Montreal. See also: Kestutis Paulauskas , "The Security Studies: the Status Quo and the Trends" in Lithuanian Annual Strategic Review 2006 (2007), Vilnius: Military Academy of Lithuania. See also: Didier Bigo (2000), Internal and External Securitisations in Europe. International

Relations Theory and the Politics of European Integration: Power, Security, and Community, 171. See also Jef Huysmans "Defining Social Constructivism in Security Studies: The Normative Dilemma of Writing Security". Alternatives, 27, Supplement, p.41-62.

36- Ken Booth (July 1991) "Security in Anarchy: Utopian Realism in Theory and Practice", International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-), Vol. 67, No. 3, p. 527-545. See also: Ken Booth (October 1991) "Security and Emancipation", Review of International Studies, Vol. 17, No. 4, p. 313-326.

37- Ken Booth (October 1991), op.cit., p. 319.

38- Ann Tickner (1992), Gender in IR: Feminist Perspectives on Achieving Global Security, New York: Columbia University Press. See also: Ann Tickner (1995), "Re-visioning Security", In Steve Smith and Ken Booth (eds.), International Relations Theory Today, Cambridge: Polity. See also: Ann Tickner (2001), Gendering World Politics: Issues and Approaches in the Post-Cold War Era, Columbia University Press. See also: Ann Tickner (2004), "Feminist Responses to International Security Studies", Peace Review, Vol. 16, No. 1, p. 43-48.

39- Lene Hansen (2013), Security as Practice: Discourse Analysis and the Bosnian War, Routledge. See also: Barry Buzan and Lene Hansen (2009), The Evolution of International Security Studies, Cambridge University Press. See also: Lene Hansen (2000), "Gender, Nation, Rape: Bosnia and the Construction of Security", International Feminist Journal of Politics, Vol. 3, No. 1, p. 55-75.

40- Cynthia Enloe (2004), The Curious Feminist: Searching for Women in The New Age of Empire. London: University of California Press,

41- Annick T.R. Wibben (2011), "Feminist Security Studies: A Narrative Approach", London and New York: Routlege PRIO Series.

42- United Nations Development Program (1994) Human Development Report: New Dimensions of Human Security, New York: Oxford University Press.

43- Edward Newman (January 2010) "Critical Human Security Studies", Review of International Studies, Vol. 36, No. 1, p. 77-94.

44- Jeffery Haynes, Peter Hough, Shahin Malik and Lloyd Pettiford, op.cit., p. 508509. See also: Anne-Marie Le Gloannec, Bastien Irondelle and David Cadier, op.cit., p.5.

45- Keith Krause, "Is Human Security "More than Just a Good Idea?"""", in M. Brzoska and P. J. Croll (eds) (2004), Promoting Security: But How and For Whom? Contributions to BICC's Ten-year Anniversary Conference, BICC brief 30, p. 44. See also: Roland Paris (Fall 2001), "Human Security: Paradigm Shift or Hot Air?", International Security, Vol. 26, No. 2, p. 87-102

46- Cf.: Edward Newman, op.cit., p. 77-94.

n